٩ ــ نحو منهج إسلامي لدراسة المدينة الإسلامية

د. محمد عبد الستار عثمان

بدأت دراسة الآثار الإسلامية متتبعة المنهج الوصفي كمنهج رئيسي في دراسة هذه الآثار، واقتصر هدف المنهج في البداية على محاولة تاريخ هذه الآثار وتقسيمها إلى طرز وأنماط تساعد على ذلك من خلال إبراز سمات وملامح سطحية لكل طراز أو نمط. وتطورت التوجهات البحثية ـ تبعًا ـ نحو تأصيل الطرز والأشكال والأنماط والظواهر تأصيلاً حاول بكل جهد إرجاعها إلى أصول سابقة على العصر الإسلامي، انطلاقًا من مفهوم التطور التاريخي وتجاهلاً لأصالة الحضارة العربية وتأثير الإسلام القوي في الحضارة الإسلامية، وإنكارًا لوجود ملكات إبداعية خلاقة تمتلكها أجيال لاحقة قادرة على التطوير والابتكار إثباتًا لحقيقة التطور التاريخي المستمر ذاتها. وحتى هذا الاتجاه غلب عليه التحيز المتعصب أحيانًا كثيرة، فنسبت الأصول إلى الحضارة الإغريقية والرومانية والبيزنطية وأهملت الحضارات الشرقية القديمة التي كانت المنبع الأصلي لهذه الحضارات اللاحقة، والتي نشأت في مواطنها الحضارة الإسلامية فاتحد تأثيرها مع تأثير البيئة اتحادًا قويًا يشكل تيارًا لا يمكن إغفاله حتى عند محاولات التأصيل.

وقام على هذه التوجهات التأصيلية الضعيفة والمتحيزة توجهات بحثية وتنظيرية انتهت إلى طرح نظريات مختلفة حسب اتجاهات التأصيل

يثبت كل منها سقوط الأُخرى، ويكفي أن نشير إلى نظريات تأصيل تخطيط المدارس الإسلامية التي تنوعت اتجاهاتها التأصيلية بين فارسية وبيزنطية وغيرها، وأسقطت كل منها دعاوى الأُخرى[1] لوهن الأسس التي قامت عليها، ولهذا لم تكن النتائج دائمًا ثابتة أو مرْضية.

وتوارثت أجيال الباحثين الغربيين ـ باعتبارهم الرواد في مجال الدراسات الأثرية الإسلامية ـ هذه الدراسات والمناهج البحثية لا سيما تلك التي اشتملت على مادة علمية وصفية تسجيلية، إما لعدم توفرهم على الإمكانات التي تؤهلهم لمراجعة هذه الدراسات مراجعة ميدانية والتحقق من نتائجها، أو لعدم توفر دراسات حديثة مشابهة تمّت بنفس المستوى ومحررة بنفس اللغة[2] وتوارثتها أجيال الباحثين الشرقيين من العرب والمسلمين سيرًا على نفس الدرب الذي سار عليه جيل الرواد من المستشرقين الغربيين تأثرًا بمدارسهم العلمية والفكرية، أو تقليدًا كان دون مستوى هذه الدراسات فبدت الأُولى عملاقة محتفظة بقيمتها لديهم.

ومن المنطقي أن يكون المنهج الوصفي من المناهج الأولية في مجال الدراسات الأثرية لكنه أوّلا وأخيرًا لا يعدو أن يكون مرحلة وخطوة أُولى في مجال البحث تنتهي ـ تبعًا ـ إلى مرحلة أُخرى تفرض اتباع منهج آخر يكمل نواقص المنهج الوصفي ذاته، ويساعد أكثر على التعرف على قراءة الآثار واستنطاقها ونقصد بذلك اتباع المنهج الوظيفي الذي يصحح ويعمق ويوجه المنهج الوصفي، وينتقل بالبحث إلى مرحلة أُخرى تعطي

---

(١) راجع د. أحمد فكري، **مساجد القاهرة ومدارسها**، الجزء الثاني ـ العصر الأيوبي، القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩م، ص ٥٢ ـ ٥٨.

(٢) ما زالت دراسات سوفاجيه وكريزول تمثل المعين الذي تعتمد عليه المدرسة الأمريكية الحديثة على سبيل المثال في دراستها للمدينة الإسلامية لما تشتمل عليه من مادة علمية متيسرة، ولغياب دراسات حديثة متطورة بنفس المستوى من حيث جمع المادة العلمية ولعدم القدرة على قراءة وتوظيف ما ورد بالمكتبة العربية التراثية وفهمها (راجع د. عبد الجبار ناجي، المدينة العربية الإسلامية في الدراسات الأجنبية، دراسة نقدية معاصرة، **مجلة المورد**، بغداد، مجلد ٩ عدد ٤ (١٤٠١ هـ) ص ١٦٧.

بعدًا آخر لعلم الآثار ومجالات الاستفادة من نتائج دراساته في علوم أُخرى، كما أنه يمهّد الطريق أمام مناهج بحثية أكثر تعمقًا كالمنهج التحليلي وما يتبعه من اتجاهات التنظير، وتفتح له مجال الاستفادة من أساليب ومناهج ونتائج البحث في العلوم الأُخرى كالعلوم الطبيعية والرياضيات وغيرها.

ومثالنا الذي نختار لعرض إشكالية التحيز في مجال الدراسات الأثرية الإسلامية هو «المدينة الإسلامية» باعتبارها وعاء الحضارة، وباعتبار ما تشتمل عليه من تكوينات معمارية تجسدت في تأصيل ظواهرها إلى حد يعيد مقومات المنهج المتحيز أو التحيز المنهجي ـ إن صح التعبير ـ بل إن تاريخ دراستها يفصل على نحو ما مراحل تطور هذا المنهج الذي ننقده ونقيمه من خلال المنهج الوظيفي الذي يدرس المدينة الإسلامية من خلال تجربتها الخاصة وهو منهج يقوم على محورين: محور تاريخي ومحور ديني يشكلان معًا الإطار العام الذي يحقق الهدف من كشف وظيفة المدينة الإسلامية، تلك الوظيفة التي تساعدنا كثيرًا في التعرف على ما بقي من آثارها ومردودها الثقافي والحضاري بعيدًا عن التأثير أو التحيز. وربما بدا للبعض اعتبار القوانين والمبادئ والقيم الإسلامية ـ (كمحور من المحاور) التي يعتمد عليها هذا المنهج ـ نوعًا من التحيز وهو ما نترك تقييمه الآن إلى أن ننتهي إلى النتائج التي تثبت أن هذا المحور ضروري لإثبات الحقيقة ومؤكد على دِقّة النتائج ومساعد على تفسير كثير من المشكلات الغامضة التي جهلتها أو تجاهلتها الدراسات وفق المناهج الأُخرى التي أغفلت هذا المحور تحت تأثير النوازع التحيزية.

١ ـ النموذج المرفوض ومصادر التحيز

وقد بدأت دراسة المدينة الإسلامية ـ بصفة عامة ـ في العصر الحديث مرتبطة بحركة الاستشراق وتطور اتجاهاتها، ويفسر هذا الارتباط أسس التوجه البحثي الذي حكم هذه الدراسات، ولا أدل على ذلك من أن الإطار والأسس التي قامت عليها دراسات المدينة الإسلامية بدأت متأثرة إلى حد بعيد بالمفاهيم والنظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية

التي تحكم المدينة الغربية[٣] التي تختلف عنها في مناخ نشأتها وتطورها، ومن هنا ظهرت المفارقات في النتائج التي انتهت إليها هذه الدراسات والتوجهات البحثية لدى بعض الباحثين الغربيين، على وجه الخصوص، تلك التوجهات التي كان المحور الرئيسي لمنهجها مقارنة المدينة الإسلامية بالمدينة الغربية، ويمثل هذا الإتجاه جيدًا بحوث سوفاجيه sauvaget في كتاباته عن مدن سوريا كحلب ودمشق واللاذقية، وجرنباوم Von Gornbaum فيما كتبه عن التركيب المادي «لمدينة المسلمين»، وإذا كان هذان المثالان يعرضان لدراسات عن التركيب المادي للمدينة الإسلامية بصفة عامة، فإن ما تضمنته دراسات أُخرى لتكويناتها المعمارية المتنوعة من حمامات ومدارس ومساجد وبوابات وغيرها يكشف هو الآخر في إطار أدق ـ لا سيما في مجال تأصيل الظواهر والعناصر المعمارية ـ عن اتجاه التحيز الذي يكشف عن وهنٍ في اتباع المنهج الوظيفي، ويتمثل هذا الاتجاه المتحيز بصورة واضحة في كتابات ريشموند وبتلر وجاييه وديولافوا وهافل وكريزويل وغيرهم[٤].

ومن الأمثلة التي انعكس فيها هذا الاتجاه التأصيلي المتحيز بوضوح ما ورد في كتابات المستشرقين عن أصل تخطيط المسجد، فمنهم من حاول رد تخطيطه إلى الكنائس المسيحية، ومنهم من ادعى اشتقاق تخطيطه من القصور الفارسية، ومنهم من اتجه نحو تأصيله إلى البازيليكات الرومانية، بل إن بعضهم رأى رد الأصل في تخطيط المساجد إلى الهياكل

---

(٣) دعم هذا الاتجاه أن جيل الرواد في مجال الدراسات الأثرية كان من الغربيين الذين تحيزوا عن قصد أو غير قصد لدراسات المدينة الإسلامية من خلال الموازين والمعايير التي تقيم بها المدينة الغربية، فدرسوها من واقع معرفتهم وحسهم الغربي.

(٤) تصدى لآراء هؤلاء وبخاصة في مجال تأصيل الظواهر والعناصر المعمارية باحثون عرب كشفوا عن تحيز هذا المنهج، ومنهم د. أحمد فكري في كتابه: **مساجد القاهرة ومدارسها** و د. فريد شافعي في كتابه: **العمارة العربية في مصر الإسلامية في عصر الولاة**، وذلك من خلال منهج وصفي يقارن ويحلل ويفرد الظواهر الجديدة ويمس مسًا خفيفًا الجانب الوظيفي.

اليهودية[٥]. وقد تضاربت هذه الآراء تضاربًا واضحًا إن دل على شيء فإنما يدل على خلل المنهج الذي بعد عن الاتجاه السليم في البحث عن مصادر هذا التخطيط، تلك المصادر المرتبطة في الأصل بوظيفة المسجد وهيئة الصلاة الإسلامية التي تختلف عن صلوات الأديان الأُخرى كاليهودية والمسيحية، وكما أن هذه الاتجاهات بعدت عن المراحل التي تطور من خلالها تخطيط المسجد والعوامل المؤثرة في هذا الاتجاه كالعوامل الإنشائية ـ على سبيل المثال ـ والتي كان لها أثرها الواضح في ظهور التخطيط التقليدي للمسجد والمكونة من أربعة أروقة تحيط بصحن مكشوف في الوسط والتي تمثلت لأول مرة في مسجد الكوفة[٦] بعد إعادة بنائه بواسطة زياد بن أبيه سنة ٥٢هـ/ ٦٧٢م وتوسم المدينة ـ بصفة عامة ـ بسمات النظام السياسي والفكر الاجتماعي اللذين نشأت فيهما.

ويعكس الشكل المادي للمدينة بصورة أو بأُخرى هذا النظام، فقد عكست المدينة القديمة النظام الدكتاتوري الذي شكلها وساد حياتها، وعكست المدينة اليونانية فكر مجتمعها الذي يبحث عن نفسه فكرًا ووعيًا من خلال السوق والمسرح والأكروبول ليصوغ مبادئ وأفكار حياة مدينته الفاضلة. وجسدت المدينة الرومانية السياسة العسكرية والاستعمارية التي اعتنقها الرومان حتى إن روما الإمبروطورية لم يكن في مقدورها أن تقدم لجماهيرها الحضارية فرصة المشاركة الفعالة في الشؤون العامة كما فعلت أثينا لمواطنيها. كما لم تستطع روما أن تعطي سكانها ذلك الشعور بالذاتية المستقلة التي ينميها المجتمع من خلال التجمع العام في الساحة

---

(٥) د. أحمد فكري، **مساجد القاهرة ومدارسها، المدخل** ـ القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٢، ص ٢٦٨ ـ ٢٩٠.

(٦) أثار أصل تخطيط هذا المسجد جدلاً طويلاً بين الباحثين، وقد فنّد د. أحمد فكري وغيره هذه الآراء سيما رأي كريستول الذي رد أصل تخطيطه إلى قاعات الاستقبال في العصور الفارسية القديمة. Creswell: *Early Moslem Architecture*. London Oxford, 1995, Vol. I, p. 44.

راجع أحمد فكري: المرجع السابق ص ٢٨٢، كامل سليمان الجبوري، **مساجد الكوفة**، النجف، ١٩٧٧، ص ٩٧ ـ ١٠٢.

والمعبد والمسرح والمدرج، ولذلك قامت المباني الضخمة مثل الحمامات العامة وساحات الاحتفالات بدور التلهية بدّلا من المشاركة، ووجدت المدينة الإسلامية في الإسلام دستورًا واضحًا كان عليها فقط أن تطبقه، وانصبت أهداف مبانيها على تحقيق أغراض وظيفية تتمثل في تطبيق تعاليم الدين وأحكامه لتركز النشاط في العمل والعبادة وانعكس ذلك على شكلها المادي ممثلاً في تكويناتها المعمارية التي لم تكن هناك حاجة إلى أن يكون بينها مثل هذه المنشآت والمرافق التي وجدت في المدينة اليونانية والرومانية.

وهناك من التكوينات المعمارية في المدينة الإسلامية ما درسه الباحثون وفق منهجهم الوصفي المحكوم بإطار المقارنة بالمدينة اليونانية والرومانية وما تبعه من نزعة تأصيل الظواهر والعناصر المعمارية تأصيلاً يرد هذه الظواهر والعناصر إلى المدينة اليونانية والمدينة الرومانية. وبالرغم من أن بعض الباحثين اتخذ الإسلام كمحور من المحاور في دراستهم للمدينة الإسلامية أو التمدن الإسلامي بصفة عامة إلا أن هذا الاتجاه اختلف من باحث إلى آخر من حيث درجة التعمق والبحث عن العوامل الإسلامية الدافعة إلى التمدن الإسلامي بصورة تجعل تحقيق ذلك أساسًا مهمًّا ليس فقط بالنسبة لأصحاب هذه الدراسات، ولكن أيضًا بالنسبة لفريق من الباحثين كان لبعده عن فهم دور الإسلام في التمدن أثره الواضح في أفكار هذا الدور، وبالتالي انتهوا إلى نتائج وآراء تحتاج إلى مراجعة وتحقيق وتعديل لا يمكن تحقيقها إلا من خلال المنهج الوظيفي. فعلى سبيل المثال يرى بلانهول Planhol أن الإسلام لم يكن مشجعًا أو دافعًا إيجابيًّا لحركة التمدن، ومن ثم ينفي أثر الإسلام في تكوين المدينة[٧] ويقول إن الإسلام لم يفلح في أن يأتي بالبديل للمدن التي خضعت للفتح - وهو في هذا الرأي متأثر بسوفاجيه - والتي ورثت تقدمًا متماسكًا قديمًا، فالإسلام ببساطة قلد تلك المدن الموجودة، فالسوق Bazar ما هو في الحقيقة إلا الشارع المصمم ذو الأروقة Colonaded

---

(٧) انظر: Planhol: *The world of Islam*, New York, 1959, pp. 8 - 29.

Avenue والقيسيرية ما هي إلا البازيليكا Basilica الرومانية، حتى الحمام ما هو إلا «الثرما» Therma أي الحمام اليوناني القديم[٨]، بل إنه يرى أن الإسلام لم يبتدع فكرة تقسيم المدينة إلى محلات فهي أوروبية الأصل - كما يعتقد - وباختصار يرى «بلانهول» أن الإسلام لم يؤثر على تكوين المدينة بل على العكس فإنه بإحلاله بعض الطوبغرافيات يكون قد دمر شكلها القديم وهيئتها الموحدة فجاءت النتيجة عكسية من وجهة نظر التقدم[٩]. والإسلام - في وجهة نظره - لم يكن مشجعًا أو دافعًا إيجابيًا لحركة التقدم إذ أن الشوارع في داخل المدينة كانت ضيقة مما أدى إلى عرقلة فعالية الحركة وأن التأثير الوحيد للإسلام على المدينة تلمسه في بناء الدور[١٠].

ويعضد هاموند Hamond هذا الرأي فيذكر «أن الحضارة الإسلامية كانت ضد حركة التمدن» رغم ما يذكره عن التطور الكبير الذي أحرزته بعض مدن العواصم الإسلامية. ويكشف عن وجهة نظره في الإسلام وعلاقته بالمدينة ما يذكره من أن الإسلام قد اعتبر المدينة مجرد وجود ديني لاسياسي[١١]. وقد أدى عدم الفهم الواضح إلى تضارب آراء هؤلاء الباحثين وإلى الوصول بالتالي إلى نتائج خاطئة، ويكفي أن نشير هنا إلى ما ذكره - على سبيل المثال - كلود كاهين C. Cahen الذي يرى أنه «من الخطأ أن يطلق اسم المدينة الإسلامية، والأحرى أن نسميها مدن «دار الإسلام» وإمعانًا في تجريد المدينة الإسلامية من أي صفة للمدينة المستقلة بهويتها يقول: إن الكثير من سمات ما يسمى بالمدينة الإسلامية في الواقع صفات وسمات المدينة

---

(٨) انظر: Planhol: Op. cit. pp. 7 - 8.

(٩) انظر: Planhol: op. cit. pp. 22 - 23.، وعبد الجبار ناجي: المرجع السابق. ص ١٤٩.

(١٠) انظر: Planhol: op. cit. pp. 23.، وعبد الجبار ناجي: المرجع السابق. ص ١٤٩.

(١١) انظر: Mason Hamond: *The City in the Ancient World*. Harved, 1972, pp. 342.

البيزنطية والوسيطة وصفات المدينة الإيطالية في القرن ١١م[١٢].

وفي إطار إنكار تأثير الإسلام على التكوين المادي للمستوطنات الإسلامية من مدن وغيرها أوحت بعض عناوين الدراسات الأثرية للعمارة الإسلامية بهذا المفهوم، وحاولت تأكيده من خلال تأصيل الظواهر والعناصر المعمارية وإرجاعها إلى أصول غير إسلامية، ومن ثم اصطلح من قاموا بهذه الدراسات على نسبة العمارة إلى المسلمين[١٣] دون الإسلام، فكما يقال عمارة المسيحيين وعمارة اليهود وعمارة البوذيين قالوا عمارة المسلمين وتجاهلوا أثر القوانين والمبادئ والقيم الإسلامية على العمارة الإسلامية.

ويكشف هذا الاتجاه البحثي وفق هذه النتائج عن توارث أجيال الباحثين الغربيين للمنهج الوصفي المتحيز للمدينة الغربية باعتبارها المثال الذي تمّ وفقه تقييم المدينة الإسلامية، كما أن هذا المنهج اعتمد فقط على بعض الملامح السطحية الوصفية لبعض التكوينات المعمارية التي تشابهت بعض أمثلتها ـ وليس كلها ـ مع تكوينات المدينة اليونانية أو الرومانية وهو ما يمكن إدراجه تحت تأثير الإرث الحضاري الإنساني الممتد عبر عصور ذلك الإرث.

٢ ـ الخروج من التحيز والمنهج الوظيفي

وإذا كانت المدينة الغربية قد درست وفق المعايير المرتبطة بتجربتها الخاصة، فإن أي دراسة للمدينة الإسلامية يجب أن تنطلق من هذا المبدأ دونما أي تحيز، ويفيدنا هذا التوجه في تتتبع نشأة المدينة الإسلامية ومراحل تطورها سواء أكان هذا التطور فكريًا أم ماديًا، كما أنه يساعدنا

---

(١٢) عبد الجبار ناجي: المرجع السابق ص ١٥١، ومحمد عبد الستار عثمان المرجع السابق ص ٨ ـ ٩.

(١٣) من أشهر الدراسات الأثرية المعمارية التي تؤكد ذلك دراسات كريزول التي حملت عناوينها ما يفيد هذا المضمون مثل كتاب: *Early Moslem Archiecture* وكتابه: *Moslem Architecture in Egypt*.

كثيرًا في تحديد ملامحها وتفسير ظواهرها تفسيرًا سليمًا يبعد عن أي تحامل مقصود أو غير مقصود، كما أنه يربط ربطًا واضحًا بين الفكر الإسلامي وتطوره ممثلاً في ذلك التراث الضخم، وبين مجتمع المدينة الإسلامية داخل وعائها المادي الذي شكله في الأصل فكر وحياة المجتمع فأخذت شكلاً مميزًا يعكس بوضوح هذا الفكر وتلك الحياة، ومن ثم تميزت المدينة الإسلامية عن غيرها من المدن بميزات وملامح خاصة وحق لها أن توصف بالإسلامية لأن هيبتها تبعث وظيفتها التي أنشئت من أجلها وأثر الإسلام إلى حد كبير في بلورة هذه الوظيفة وتوجهها توجهًا معينًا.

وينطلق المنهج الوظيفي في دراسة المدينة الإسلامية من عدة أسس واضحة تشكل الإطار العام والمحاور الواضحة التي تميز المدينة الإسلامية عن غيرها من المدن وترسم ملامح المنهج الذي يجب اتباعه في دراستها.

ومن أهم هذه الأسس أو المحاور علاقة الإسلام بالمدينة، فقد تميزت الحضارة الإسلامية بأنها وجدت في التشريع الإسلامي المفصل لنواحي الحياة دستورًا مهيئًا سارت عليه حركة حياة المجتمع، وساعد ذلك على سرعة ازدهارها بصورة منقطعة النظير وهذب الإسلام طبائع النفس البشرية وارتقى بها وانعكس ذلك في صفاته التي تمثلها المدينة الإسلامية باعتبار أن «المدينة هي الحضارة».

ولما كان الإسلام منهج حياة مجتمع المدينة الإسلامية، فقد اعتبر القرآن والسُّنّة مصدرَي التشريع في كل وقت، واجتهد الفقهاء في تفسير ما ورد فيهما من أحكام طورت نفسها مع تطور مظاهر الحياة الحضارية التي تتجدد في إطار من التغيير، وسارت هذه الأحكام وفق أصول الفقه الإسلامي[١٤] ومن هنا استمرت هذه الأحكام المحور الأساسي الذي تدور في فلكه حياة مجتمع المدينة طوال فترات التاريخ الإسلامي حتى

---

(١٤) مناع القطان: **التشريع والفقه في الإسلام، تاريخاً ومنهجاً**، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٩٨٢. ص ١١ ـ ٢٦.

بداية العصر الحديث عندما حلت القوانين الوضعية محل الشريعة الإسلامية، وعندما فصلت السلطة بين الدين والسياسة.

ولما كانت المدينة الإسلامية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا وأساسيًا بالإسلام كمنهج وطريقة في الحياة، فإن أية دراسة علمية صحيحة للمدينة الإسلامية لا بد أن تضع في اعتبارها أن الإسلام ونظمه وأحكامه هي المحور الأساسي الأول الذي تدور حوله حياة المدينة بأسرها بكل تفاصيلها وجزئياتها، بجوانبها المختلفة اجتماعية كانت أم اقتصادية أم سياسية وأيضًا في شكلها المادي الذي يمثل وعاء المدينة.

بل إن تأكيد العلاقة الوطيدة بين الإسلام والتمدن حقيقة انتهت إليها دراسات بعض الباحثين الغربيين فقد أبرز «لومبارد Lombard» اهتمام الإسلام بالتمدّن وازدهار التمدن الإسلامي مقارنًا بعصور التمدن الأُخرى السابقة عليه(١٥) وركزت «جانيت أبو لغد Janet Abu Lughud» على دور الإسلام في السيطرة على التميز الطبقي والتمايز الثقافي وتقليل الأبعاد الاجتماعية بين الجماعات المختلفة(١٦) وقال «بينت» «Benet» إن الإسلام دين تمدن وله دور فعال في إعادة البناء التمدني الذي نراه متمثلاً في المدن. وإشارة إلى الربط بين المدينة والإسلام عرج على التعريف الفقهي للمدينة من حيث إقامة خطبة واحدة بها في مسجدها الجامع الذي تنشده القرى ومراكز الاستيطان الصغيرة المجاورة(١٧). وأكد سبنسر «Spencer» على انسحاب السمة الإسلامية على المدينة الإسلامية منذ عصورها المبكرة حتى العصر العثماني، وأكد أن إنشاء المدن كان من مظاهر تمسك المسلمين بدينهم الفريد في خصائصه.

---

(١٥) M. Lombard, *The Golden Age of Islam*, Transleted by: Joan spencer, Netherland, pp. 118 - 119, 125.

(١٦) Janet Abu Lughud, «Varieties of Urban Experience: Contrast Co. Experience and coalessence». *Cairo in the Middle Eastern Cities*, ed. by M. Lapidus, Los Angeles, p. 183.

(١٧) F. Benet, «The Ideology of Islamic Urbanization» *The International Journal of Comparative Sociology*, Vo. IV, 1963, pp. 212 - 226.

وحتى يتضح أثر الأحكام الفقهية على التخطيط للمدينة الإسلامية بصفة عامة وعلى تكويناتها المعمارية على وجه الخصوص، فإننا نعرض لبعض الجوانب من منظور وظيفي وعلى سبيل المثال نعرض لدراسة شوارع وطرق المدينة الإسلامية باعتبارها محورًا رئيسيًا في تخطيط المدينة. فقد انتهت الدراسات التي اتبعت المنهج الوصفي والمقارن بين المدينة الإسلامية والمدينة الغربية إلى اتهام شوارع المدينة الإسلامية بالضيق والالتواء، وامتد الاتهام إلى المسلمين بإفساد نظام شوارع المدن القديمة التي فتحوها كدمشق وحلب وغيرها. وكشفت الدراسات التي وضعت الأحكام الفقهية الإسلامية المنظمة لتخطيط شوارع وطرق المدينة الإسلامية في اعتبارها عند دراسة شبكة الشوارع والطرق بالمدينة الإسلامية عن وجوب تصنيف الشوارع والطرق الخاصة لكل منهما نظام معين من الارتفاق، ويحكم نظام كل منها إلى حد بعيد تشكيل واجهات المباني المطلة عليها بل وأحيانًا نوعية هذه المباني من حيث إنها منشآت عامة أو خاصة، كما كشفت الدراسة عن أن مقاييس هذه الشوارع والطرق مرتبط إلى حد كبير بنوعيتها، وكذلك مظاهر التغير والتطور التي تطرأ عليها من حين إلى آخر تمشيًا مع طبيعة النمو المتغير للمدينة وفق نظامها الإسلامي وما يوجبه من معاملات الإرث والبيع والشراء وغير ذلك من المعاملات الإسلامية. وحددت الدراسة نوعية الطرق الضيقة والملتوية وأسبابها وهي غالبًا الطرق الخاصة، كما أوضحت اتساع واستقامة الطرق العامة والشوارع الرئيسية إلى غير ذلك من الحقائق التي كشف عنها توظيف الأحكام الفقهية الإسلامية في دراسة الشوارع والطرق باعتبار أن هذه الأحكام تناظر ما يسمى بالقانون المدني civil law الذي كان يحكم تخطيط ونظام العمارة في المدن اليونانية والرومانية.

وللكشف عن مدى أهمية هذه الأحكام في تحديد وظيفة بعض الوحدات والعناصر نشير - على سبيل المثال - إلى نصوص تلك الأحكام الفقهية التي تمنع عمل الميازيب لتصريف مياه الأمطار في الطرقات الضيقة واستبدالها «بمسايل» عبارة عن قنوات مجصصة في الجدران الخارجية على الطريق لتصريف مياه المطر إلى الطريق دونما أي ضرر

للمارة. وقد وجدت أمثلة عديدة لمثل هذه القنوات في آثار المدن الإسلامية كصنعاء والرياض وغيرها وتوجد ببقايا منازل الفسطاط أمثلة مشابهة يعتقد بعض الباحثين أنها لتصريف النفايات أو الفضلات من المراحيض في الأدوار العلوية، رغم أنها مكشوفة السطح من جهة ولا توجد أسفلها آثار تصريف لتلقي هذه الفضلات. وبدراسة مقاييس شوارع وطرقات الفسطاط وضح أنها اتسمت بالضيق النسبي. وبالتعرف على ما ورد في الأحكام الفقهية التي تحدثت عن القنوات المجصصة بالجدران الخارجية للدور لتصريف مياه الأمطار كبديل للميازيب في الشوارع والطرقات الضيقة حقق البحث الوظيفة الحقيقية لهذه القنوات التي تتمثل في أنها «مسايل» لتصريف مياه الأمطار وليس النفايات من الفضلات كما يعتقد.

كما فسرت أحكام حق الطريق نظام وهيئة السلالم المطلة على الطرق وما يعلوها من «ساباطات» وبوابات وما يطل عليها من «رواشن» وأخارج تفسيرًا وظيفيًا واضحًا، يمكن من فهم وظيفة شوارع وطرق المدينة الإسلامية فهمًا صحيحًا يساعد على الحكم عليها حكمًا سليمًا في إطار وظيفتها وعصرها ووسائل النقل وكثافته في إطار نظام الاتفاق المحدد بهذه الأحكام.

وتكشف أحكام ضرر الكشف، عن العلاقة الوثيقة بين الإسلام ومبادئه وقيمه وبين توزيع المطلات في الواجهات، وتحديد مواضع أبواب الدور وعدم تواجهها وبخاصة في الطرق الضيقة، وتفضيل وجود الفناء في وسط الدار لتطل عليه الدار بمنافذها ومطلاتها ونرى ذلك بوضوح فيما كشف عنه من دور في غرناطة وفاس والقاهرة والمدينة المنورة «حارة الأغوات» وسدوس بالمملكة العربية السعودية وغيرها. كما كشفت دراسة أحكام ضرر الكشف عن أهمية بناء السترات فوق سطوح الدور والمباني الأُخرى كما نرى فيما بقي من عمارة تقليدية بقرية غرداية بوادي مزاب بالجزائر وقرية توزر بجنوب تونس وقرية شالي بواحة سيوة بمصر، وما نلحظه فيما بقي من عمارة تقليدية باقية إلى الآن في العديد من بلاد المملكة العربية السعودية سيما نجد كسدوس واشيقر وأثيثة وغيرها.

كذلك كشفت الدراسة عن تأثير أحكام ضرر الكشف تأثيرًا واضحًا على تكثيف بناء المنشآت التجارية من حوانيت وغيرها في الشوارع المتسعة الرئيسية وتعتبر القاهرة من أوضح المدن التي تؤكد هذه الحقيقة فشارع المعز لدين الله الذي يشق القاهرة القديمة والذي تصطف على جانبيه الحوانيت والوكالات والتياسر خير مثال يوضح ذلك ويلاحظ هذا الاتجاه أيضًا في المدن الإسلامية الأخرى كقرطبة وطليطلة وإشبيلية وفاس والقيروان وحلب وأصفهان واسطنبول وغيرها.

كما أن الأحكام الفقهية كان لها أثر واضح على تخطيط الدور الإسلامية وتوجيه هذا التخطيط توجيهًا معينًا ولنا في منازل الفسطاط المثل الواضح على ذلك حيث اشتملت على المداخل المنكسرة والأفنية الوسطية التي كان وجودها تحقيقًا للرغبة في توفير الخصوصية ومنع ضرر الكشف. وفي بيوت القاهرة العثمانية يلاحظ عدم وجود نوافذ بالطابق الأرضي في الجدران الخارجية المطلة على الشارع والارتفاع بالطابق الرئيسي المشتمل على غرف الاستقبال وغيرها عن مستوى أرضية الشارع، وتغشية المظلات بالمشربيات المصنوعة من خشب الخرط الذي يسمح بمرور الضوء والهواء، ولا يمكن لمن في الخارج رؤية من بالداخل. كما يلاحظ اتخاذ قاعات الاستقبال تصميمًا معينًا يساعد على توفير الخصوصية والعزل بين الرجال والنساء رغم اشتراك الجميع في مشاهدة وحضور حفلات السمر التي كانت تقام بهذه القاعات. وكذلك وجدت الممرات البديلة التي يستخدمها أهل الدار عند وجود غرباء دون الاضطرار إلى المرور في الممرات التي أمام مجالسهم.

ودراسة الأسواق في المدينة الإسلامية وتحديد مواضع التجارات والسلع المختلفة بهذه الأسواق تنطلق أساسًا من المبدأ الإسلامي «لا ضرر ولا ضرار» ذلك المبدأ الذي له تأثيره المباشر في تحديد نوعية المتجاور من السلع بحيث لا يضر بعضها بعضًا، فصنفت الأسواق وتطورت وتنوعت تنوعًا يعكس تطبيق الأحكام والمبادئ الإسلامية.

ولعل ما نرى في قصبة القاهرة خير مثال على ذلك فقد رتبت

التجارات والأسواق وفق هذا المنهج فجاور الحريريون العطارين وبعد عنهم الفحامون والحدادون حتى لا يحدث الضرر وابتعدت حوانيت القصابين واستقرت في طرف المدينة من الجهة الشمالية وكذلك كانت أسواق فاس وغيرها من المدن الإسلامية وما زالت بعض الأسواق باقية ومحتفظة بهذا الترتيب المانع لحدوث الضرر ومثال ذلك ما بقي من قيساريات الشوارع في مدن الصعيد كأسيوط وسوهاج وجرجا حيث تترامى الحوانيت والوكالات الخاصة بأنواع التجارات وفق الترتيب الذي يمنع الضرر وتحقق الفائدة نتيجة تكثيف حوانيت السلعة الواحدة في منطقة واحدة.

وفي إطار القيم والمبادئ الإسلامية يمكن أن نعرض لأمثلة أُخرى من الظواهر المعمارية الحضارية التي يجلو حقيقتها المنهج الوظيفي ويصل فيها إلى نتائج واضحة سليمة يعكس المنهج الوصفي المتحيز الذي يقيم هذه الظواهر في ضوء معايير المدينة الغربية.

ومن هذه الظواهر خلو المدينة الإسلامية من منشآت اللهو والعبث كحانات الخمور والمراقص وغيرها واعتبرت هذه النوعية من المنشآت ضمن المنشآت الواجب تحريم إنشائها وكذلك خلت من المسارح التي كانت من أبرز المنشآت في المدن اليونانية والرومانية. ووجد البديل الذي يلائم حياة المجتمع الإسلامي، فقد زودت الدور بكل العناصر التي توفر الراحة والهدوء والاستمتاع فأنشئت الفساقي والحدائق في صحونها، فأصبح صحن الدار بمثابة حديقة تتميز بتوفير الخصوصية لأهل الدار وضيوفهم بعيدًا عن عيون الآخرين. وكانت الحمامات العامة المخصصة لكل جنس بعينه أيضًا من الأماكن الترويحية التي تحلو لقضاء الوقت الممتع في إطار التعارف مع الأسر الأُخرى ناهيك عن دور الحمام في المناسبات الاجتماعية المهمة كحفلات الزواج وغيرها. وفي أحيان أُخرى أدت الأسواق دورًا ترويحيًا بما تشتمل عليه من سلع ومعروضات وأحيانًا بعض التسليات الفنية التي كانت تمارس في جنباتها.

وفي بعض المدن الإسلامية أنشئت ميادين سباق الخيل وفي بعضها

الآخر أنشئت «الجنات» الخاصة - التي تؤدي الدور الترفيهي للحديقة - في أطراف المدينة وزودت بأبراج للاستراحة والترفيه وقضاء يوم أو أكثر بين الربوع الخضراء. وقد اشتهرت مدن الشمال الأفريقي والأندلس بهذه السمة. وهناك من المدن الإسلامية ما اشتهر بغوطاته وحدائقه وربوعه الخضراء التي كانت مربعًا للترفيه كدمشق وفاس وتونس وكثير من المدن الأندلسية التي امتازت بحدائقها الغنّاء، كما كانت شواطئ المدن المطلة على البحار أو الأنهار بما توفر من مركبات وبما أنشئ فيها من أخصاص أماكن جذب للمتعة والترفيه ولعل مدينة القاهرة من أبرز هذه المدن التي كان شاطئ النيل فيها من أجمل مواضع الترفيه والتسلية.

ومع اهتمام المجتمع الإسلامي وتمسكه بمبادئ الدين وقيمه. كان المسجد هو المنتدى الثقافي والفكري لهذا المجتمع، وكذلك أدت المدارس والخنقاوات والزوايا والربط دورًا تعليميًّا وتثقيفيًّا تعدى إلى مجال الرعاية الاجتماعية والصحية للمنتسبين لهذه المنشآت. وكانت قصور الحكام في كثير من الأحيان ميدان تنافس في مجال الأدب والعلم. وهكذا صاغ الفكر الإسلامي ما يحتاج إليه من تكوينات معمارية تلائم حياته بجوانبها الترفيهية والتثقيفية فاختلفت صيغة التكوينات عن تكوينات المدينة الغربية اختلافًا واضحًا يكشف عن خطأ الحكم على المدينة الإسلامية بمعايير المدينة الغربية ويؤكد أهمية دراستها من واقع تجربتها في إطار وظيفتها.

ومن هذه الأمثلة السريعة الموجزة يتضح أهمية اعتبار الإسلام وقيمه ومبادئه في التأثير على تخطيط المدينة الإسلامية وتكويناتها وأهمية المنهج الوظيفي في الكشف عن كثير من أخطاء المنهج الوصفي المتحيز الذي قيّم المدينة الإسلامية من منظور المدينة الغربية.

فالإسلام أقر ما هو صالح من تكوينات معمارية تحقق صالحًا أو منفعة وأدخل بعض التعديلات على بعضها لتتلاءم مع قيمه ومبادئه وأحكامه. فصيغت التكوينات الموروثة كالحمامات صياغة إسلامية جديدة تلائم التطور الوظيفي لحياة مجتمعه عبر العصور كما أنه أوجد تكوينات معمارية جديدة لم تعرف قبله لتخدم وظائفه الدينية والاجتماعية الفردية

والجماعية ومن أبرزها المساجد الجامعة والمساجد والمدارس والخنقاوات والزوايا والروابط وغيرها ورتبت هذه التكوينات وفق نسق معين صاغته الوظيفة الإسلامية التي جعلت المسجد الجامع في الوسط يجاوره مركز السلطة ثم يجاور ذلك ساحة السوق التي تطور عمرانها فيما بعد فبنيت على هيئة تكوينات معمارية تنوعت أشكالها حسب موقعها ورتبت بهيئة إسلامية معينة وامتدت وتكاثرت الأسواق على جوانب الشوارع الرئيسية ممتدة إلى أطراف المدينة في ترتيب إسلامي واضح. وتحددت العلاقة بين التكوينات والمرافق العامة والشوارع في تناسق وانسجام تام فبدت المدينة الإسلامية بهيئتها المميزة والمتأثرة بظروف بيئتها وموروثها الحضاري إلى حد ما.

وهذا التأثير الواضح تحسسته بعض الدراسات وبدأ الاتجاه البحثي نحو إبرازه في مجال الدراسات المعمارية والأثرية الإسلامية في الآونة الأخيرة سواء من جانب المتخصصين في الدراسات الفقهية الإسلامية أو الدراسات الأثرية أو المعمارية وتبناه أيضًا بعض أساتذة الجامعات الأوروبية وغيرها.

والمحور الثاني الذي يساعد على تحقيق هدف المنهج الوظيفي في دراسة المدينة الإسلامية هو كيفية النشأة والتطور. فقد بدأت المدينة الإسلامية مع بداية الدعوة إلى الإسلام وتطورت بتطور حضارته ومن ثم لا يمكن أن نغفل هذا الأساس عندما نتعرض للمدينة الإسلامية بالبحث والدرس. فهي كائن حي يتأثر ويؤثر يأخذ ويعطي جريًا على سنة الحياة التي اختلفت عصورها وظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ومن ثم فإن المنهج التاريخي يتوازى تمامًا مع المنهج الوظيفي في هذا التناول في إطار البعد التاريخي والتطوري لحياة المدينة الإسلامية طوال هذه القرون.

ويدفع هذا التوجه البحثي إلى تتبع مصادر مختلفة ومتنوعة تفسر بوضوح وصدق وظيفية المدينة وتأتي في مقدمتها مصادر الفكر السياسي والاجتماعي، للمسلمين في مراحل تاريخهم المتعاقبة باعتبار أهميتها في

رسم صورة واقعية وأُخرى مثالية للمنهجين السياسي والاجتماعي في ضوء التجربة والتقويم الحضاري بوضع الصيغ القانونية الإسلامية التي تحكم حياة المجتمع في جميع جوانبها، بالإضافة إلى ذلك تأتي المصادر الأُخرى من تاريخية وجغرافية وعلمية وغيرها والتي تكشف عن المساهمات الفكرية التي أثّرت في تشكيل حياة المدينة في عصورها المختلفة.

ولا يغفل المنهج الوظيفي لدراسة المدينة الإسلامية الإطار التاريخي لحياتها، فقد تأثرت المدينة الإسلامية بالأحداث السياسية والاقتصادية والثقافية التي تغيرت على خريطة العالم الإسلامي في عصور دوله المختلفة، لكنها كانت مع ذلك تتميز «بالعالمية» حيث إن الأسس النظرية والأحكام المرعية فيها جميعًا واحدة، كما أن الدول الإسلامية لم تكن تعرف الحدود والفواصل التي تتأكد على خريطتها اليوم. بالإضافة إلى أنّ عوامل التقارب والتضامن والاندماج في إطار الدين واللغة كانت أقوى من عوامل العزلة التي نلحظها اليوم، وإن وجدت اختلافات في التفاصيل فإنما يرجع ذلك إلى عوامل البيئة المحلية والتقاليد الموروثة.

فنجد أن تقسيم المدينة الإسلامية إلى محلات ورثته المدينة الإسلامية من بيئتها العربية كما أن تكويناتها المختلفة مثل المسجد الجامع والسوق والحمامات وغيرها لم تلتزم بشكل محدد أو نمط مفروض بل إنها تطورت وتعدلت وتغيرت في إطار ظروف المساحة المتوفرة والموقع وأسلوب الإنشاء ومواده وإمكانات المنشئ وغيرها.

كما تطورت مع تطور الوظائف التي تقوم بها من فترة إلى أُخرى ومن عصر إلى عصر ـ على سبيل المثال ـ من المنشآت الجديدة ما يلائم هذا التطور كالمدارس والخنقاوات التي ظهرت في نهاية القرن الخامس الهجري لتلبي حاجات سياسية واجتماعية ودينية وإدارية ظهرت في هذا العصر وتطور تخطيطها وأسلوب إنشائها تطورًا يعكس التطور الوظيفي لكل فترة.

كما عكس هذا التطور حرية الإنشاء والعمارة في العصر الإسلامي تلك الحرية التي حكمها إطار عام من المبادئ والأحكام الإسلامية ساعد على تعدد الصيغ والأشكال، لم يجمد عند نمط معين أو طراز بحد ذاته كما كان في المدن اليونانية أو الرومانية. ويكشف الربط بين التخطيط والتطور الوظيفي للمدارس على سبيل المثال - عن السبب في سقوط نظريات التأصيل التي انتهى إليها المنهج النازع إلى فكرة التأصيل من منابع غير إسلامية

ويكشف المنهج الوظيفي في دراسة المدينة الإسلامية وتكويناتها عن أهمية الربط بين تكوينات المدينة وتتبع أدوار نموها ابتداء من مرحلة الظهور والنشأة فمرحلة النمو ثم مرحلة النضج فمرحلة الاكتمال، وهي المراحل التي تكشف دراستها التحليلية كشفًا واضحًا عن طبيعتها العضوية. وانطلاقًا من هذه المفاهيم يمكن دراسة التراث المعماري الإسلامي على المستوى الشامل في إطار المستوطن السكني، وعلى المستوى الدقيق الذي يختص بدراسة تكوين معين ضمن دراسة معينة في إطار الربط بين هذا التكوين ومستوطنه باعتبار العلاقة الوظيفية والمعمارية الإسلامية بعيدًا عن قصور المنهج الوصفي التأصيلي النمطي.

ويحتاج اتباع المنهج الوظيفي في دراسة الآثار الإسلامية إلى أدوات بحثية معينة تساعد على التصور النظري للوظيفة وتطورها ولعل ما أفرزته الحضارة الإسلامية من تراث فكري وأدبي ممثلاً في كتب التراث المنتشرة والمخطوطات التي لم تنشر والوثائق وغيرها يساعد إلى حد كبير في هذا المجال، بالإضافة إلى دراسة الآثار ذاتها كمصدر مهم. وحتى أبرز أهمية ذلك فإنني أشير على سبيل المثال إلى أهمية وثائق الوقف في دراسة العمائر المملوكية والعثمانية تلك الوثائق التي تتضمن في الغالب وصفًا تفصيليًا للمنشئات وتحدد وظيفة كل وحدة منها، كما تعرضت بالذكر لنظام إدارتها وأرباب الوظائف بها بما يكون صورة واضحة عن المبنى ووظيفته وعلاقة الإنسان به في عصر إنشائه، وفي إطار هذا التصور يمكن تحليل المبنى وظيفيًا بصورة سليمة - ولبيان أهمية ذلك نذكر دراسة

لأحد الباحثين الأمريكيين وهو «روفائيل لود» عن آثار السلطان برسباي بمدينة القاهرة لم تستطع أن تحدد حدود القاهرة المملوكية وظواهرها في ذلك العصر، وأخطأت في تحديد وظيفة بعض الوحدات المعمارية لمجموعة السلطان بالصحراء «الدرّاسة حاليًا» فقد انتهى الباحث إلى أن الأسطبل الملحق بالمجموعة ما هو إلا خلاوي للمتصوفة، ولما كان الشكل المعماري لمرابط الخيل بالأسطبل يختلف عن تخطيط الخلاوي المعاصرة من حيث وجود حاجز أمامها، فقد فسر الباحث هذا الاختلاف على أنه تطور معماري حدث في مجموعة السلطان برسباي ظهر لأول مرة في هذه المجموعة. ولم يعلل السبب الوظيفي وراء هذا التطور، وقد اعتمدت هذه الدراسة دراسات لاحقة تعلل الدراسة التي نشرت في مجلة المعهد الفرنسي للدراسات الشرقية عن بعض منشآت المتصوفة في القاهرة في القرن ١٥م[١٨] وتكشف وثيقة برسباي عن الحقيقة فهي تتضمن وصفًا دقيقًا لكل وحدة من وحدات المجموعة، وتحدد صراحة أن ما اعتقده الباحث الأمريكي «روفائيل لود» خلاوي ما هو إلا «إسطبل» ويتفق التحديد مع الشكل والتخطيط المعماري اتفاقًا وظيفيًا بصورة صحيحة حيث إن الحاجز المعماري أمام المرابط وظيفته حجز الخيول عن الخروج من المرابط إذا ما تمكنت من فك قيودها لسبب أو لآخر[١٩]. والأمثلة عديدة وكثيرة على مثل هذه الأخطاء وأكثر منها ما تذكره الدراسات الوصفية من أوصاف لوحدات المباني دون تحديد وظيفة هذه الوحدات وهذا التحديد غاية في الأهمية لاختيار سلامة التخطيط واستنطاق المباني استنطاقًا واضحًا يثري معرفتنا الأثرية والمعمارية إثراء يمكن من تحليل الظواهر تحليلاً سليمًا وفق منطق صحيح بعيد عن أي نوع من أنواع التحيز.

---

(١٨) Leonar Fernand E.S. "Three Sufi Foundations in the 15th century, Waqfiyya" - *Annales Islamology* Tom, XVII, 1981, p. 141 - 157.

(١٩) للاستزادة، راجع محمد عبد الستار عثمان: **الآثار المعمارية للسلطان الأشرف برسباي لمدينة القاهرة**، القاهرة: جامعة القاهرة، ١٩٧٧م ـ ماجستير.